

ملخصات
الرسائل الجامعية

جائزة الشارقة لأطروحات الدكتوراه في العلوم الإدارية والمالية في الوطن العربي لعام 2018



مجلس أمناء جائزة الشارقة لأفضل أطروحة دكتوراه

اعتمد مجلس أمناء «جائزة الشارقة لأطروحات الدكتوراه في العلوم الإدارية في الوطن العربي» تقرير هيئة التحكيم ونتائج التقييم الذي أسفر عن اختيار الفائزين بالجائزة في دورتها السابعة عشر لعام 2018. وترأس الاجتماع أ. عبد الله سالم الطريفي، رئيس مجلس أمناء الجائزة، وبحضور د. ناصر الهتلان القحطاني، مدير عام المنظمة العربية للتنمية الإدارية (نائب رئيس مجلس الأمناء)، وأعضاء مجلس الأمناء، وأمين عام الجائزة.

وقد ناقش المجلس تقرير وتوصيات لجنة التحكيم، ومقترحات ومبادرات تطوير وتحسين الجائزة. واعتمد توصيات لجنة التحكيم وتم الإعلان عن أسماء الفائزين بالجائزة على النحو التالي:

فئة العلوم الإدارية:

فاز بالمركز الأول الدكتورة/ شذى عزت شفيق حوارنة (الإمارات العربية المتحدة) عن أطروحة بعنوان «تأثير جائزة دبي للجودة على الأداء التنظيمي للمؤسسة من خلال استخدام العامل الوسيط ممارسات تطوير الموارد البشرية: بالتطبيق على المؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة»، وفاز بالمركز الثاني الدكتورة/ ماطره سالم سليم القثامي (المملكة العربية السعودية) عن أطروحة بعنوان «تأثير كلاً من الترسخ الوظيفي والصراع بين العمل والعائلة والالتزام التنظيمي على نية التسرب الوظيفي للممرضات السعوديات»، وفاز بالمركز الثالث الدكتور/ قدري كمال قدري الزغل (دولة فلسطين) عن أطروحة بعنوان «نموذج نجاح الحاضنات ودور أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيط».

فئة العلوم المالية:

فاز بالمركز الأول الدكتورة/ ناريمان إسماعيل أحمد البردوني (جمهورية مصر العربية) عن أطروحة بعنوان «مدخل مقترح للإفصاح عن أداء استدامة الشركات المسجلة بالبورصة المصرية في ظل التقرير المتكامل وانعكاسه على قرارات أصحاب المصالح: دراسة مقارنة». وفاز بالمركز الثاني الدكتورة/ لارا محمد يحيى رشاد الحداد (المملكة الأردنية الهاشمية) عن أطروحة بعنوان «العلاقات بين آليات حوكمة الشركات، إدارة الأرباح والأداء التشغيلي المستقبلي: دليل من الأردن». وفاز بالمركز الثالث الدكتور/ صلاح حسن الحسن (مملكة البحرين) عن أطروحة بعنوان «دور قانون حوكمة الشركات وأثاره على تحسين قطاع الشركات في مملكة البحرين».

تأسست الجائزة عام 2001 بدعم ورعاية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى، حاكم الشارقة، وبالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

وفيما يلي ملخصاً لأطروحة الدكتوراه الفائزة بالمركز الثاني في العلوم المالية:

العلاقات بين آليات حوكمة الشركات وإدارة الأرباح والأداء التشغيلي المستقبلي: دليل من الأردن

د. لارا «محمد يحيى» رشاد الحداد

استاذ مساعد

قسم العلوم المالية والمصرفية

جامعة اليرموك

المملكة الأردنية الهاشمية

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر اثنتين من الآليات الداخلية لحوكمة الشركات، وهما خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية، على استخدام إدارة الأرباح الحقيقية (REM) Real Earnings management و ادارة المستحقات الاختيارية (AEM) Accrual Earnings Management من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية. ولأغراض هذه الدراسة، فقد تم النظر في ثلاثة أساليب لإدارة الأرباح الحقيقية وهي: التلاعب في المبيعات، والإفراط في الإنتاج، والتخفيضات غير العادية في النفقات التقديرية، بينما تم النظر في المستحقات التقديرية غير الاعتيادية بالنسبة لإدارة المستحقات الاختيارية. بالنسبة لآليات حوكمة الشركات الداخلية، تم فحص خصائص المجلس باستخدام استقلالية مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، و الجمع بين منصبى المدير التنفيذي ورئيس مجلس الادارة . بينما تم فحص هيكل الملكية باستخدام الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، و ملكية كبار المساهمين. باستخدام بيانات من الشركات المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة التي أعقبت تطبيق دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان (JCGC) في عام 2009، كشفت النتائج التجريبية أن حوكمة الشركات تؤثر على قرارات الشركات للتلاعب في الأرباح المبلغ عنها. على وجه الخصوص، توصلت الدراسة إلى أن كل من الملكية المؤسسية والملكية الإدارية تساهمان في الحد من استخدام ادارة الارباح الحقيقية و ادارة المستحقات الاختيارية. في المقابل، توصلت الدراسة إلى أن وجود كل من المدراء المستقلين وكبار المساهمين يزيد من استخدام ادارة الارباح الحقيقية و ادارة المستحقات الاختيارية في الشركات الأردنية، كما اظهرت نتائج الدراسة أن الجمع بين منصبى المدير التنفيذي ورئيس مجلس الادارة لم يضحخ سوى مستوى التلاعب في الأرباح الحقيقية. لا يبدو أن الملكية الأجنبية لها تأثير كبير على أي من الطريقتين للتلاعب بالأرباح.

هدفت هذه الدراسة ايضا الى دراسة المفاضلة بين استخدام إدارة الأرباح الحقيقية و ادارة المستحقات الاختيارية من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية، و تبين أن هذه الشركات تستخدم مزيجاً من هاتين الطريقتين للتلاعب للحصول على أكبر تأثير لاستراتيجيات إعداد تقارير الأرباح. على حد علم الباحث، فإن هذه الدراسة هي الأولى في الأردن التي تدرس العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وكلا من التلاعب بإدارة الأرباح الحقيقية و ادارة المستحقات الاختيارية بعد إدخال دليل حوكمة الشركات المساهمة الأردنية لعام 2009، وكذلك أول دراسة تفحص العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح الحقيقية في الأردن ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

علاوة على ذلك، هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة مدى استخدام إدارة الأرباح الحقيقية للوصول إلى مستوى أرباح محدد (الأرباح الصفيرية أو أرباح السنة السابقة) وكيف يؤثر ذلك على الأداء التشغيلي المستقبلي للشركات المساهمة العامة الأردنية. كشفت النتائج التجريبية أن الشركات الأردنية التي تحقق مستوى أرباح محددة (صفر أو أرباح العام الماضي) تظهر دليلاً على تلاعب في الأنشطة الحقيقية. بالإضافة إلى ذلك، وباستخدام التدفقات النقدية للسنة اللاحقة كمؤشر للأداء التشغيلي في المستقبل، اظهرت النتائج أن الشركات الأردنية التي تستخدم إدارة الأرباح الحقيقية للوفاء لتحقيق مستوى أرباح محدد، تمتعوا بأداء تشغيلي ممتاز في وقت لاحق، مما يشير إلى أن إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالأنشطة الحقيقية ليست انتهازية تماماً، ولكنها متوافقة أيضاً مع الحصول على منافع تؤدي إلى تعزيز الأداء التشغيلي في المستقبل. على حد معرفة الباحثة، تعتبر هذه الدراسة هي الأولى في الأردن ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام التي فحصت مدى ارتباط استخدام ادارة الارباح الحقيقية لتحقيق مستوى ارباح معين وتأثير ادارة الارباح الحقيقية على معايير الأداء التشغيلي المستقبلي للشركات. وبالتالي،

فإن نتائج هذه الدراسة لها آثار هامة لصانعي السياسات والهيئات التنظيمية والمدققين والمستثمرين الذين يسعون إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتعزيز جودة التقارير المالية للشركات الأردنية.

هذه الدراسة محفزة بعدة عوامل، الأول هو الثروة الحالية المتوفرة حديثاً من الدراسات السابقة في مجال إدارة الأرباح الحقيقية، حيث جذب استطلاع (Graham et al., 2005) انتباه الباحثين الأكاديميين نحو إدارة الأرباح الحقيقية وأثار العديد من الدراسات الحديثة إلى تحقق هذا النوع من التلاعب. وجد (Graham et al., 2005) أن حوالي 80% من المدراء يبدون استعدادهم للتضحية بقيمة اقتصادية ثابتة (على سبيل المثال خفض النفقات التقديرية على البحث والتطوير أو المصاريف الإعلانية) للتلاعب بالأرباح المحاسبية. بالإضافة إلى ذلك، أظهروا أن أكثر من نصف المدراء (55.3%) يفضلون تأجيل استثمار جديد لتلبية أو تحقيق هدف محدد للأرباح. هذا، إلى جانب إدخال نموذج (2006) Roychowdhury، والذي قدم ثلاثة نماذج رئيسية لمقارنة تلاعب الأنشطة الحقيقية بشكل موثوق به، بالإضافة إلى التحول الواضح من إدارة المستحقات الاختيارية إلى التلاعب في الأنشطة الحقيقية التي تم توثيقها من خلال العديد من الدراسات في السنوات الأخيرة (e.g. Cohen et al., 2008; Cohen and Zarowin, 2010; Zang, 2012; Kothari) من الدراسات في السنوات الأخيرة (Anagnostopoulou, 2016, among others) هي العوامل الرئيسية التي حفزت الدراسة الحالية للمساهمة في الأدبيات السابقة عن إدارة الأرباح الحقيقية.

ثانياً، إن ندرة البحوث التجريبية حول هذا الموضوع في البلدان الناشئة بشكل عام وفي الأردن على وجه الخصوص هو أيضاً عامل أساسي يحفز الدراسة الحالية للمساهمة في الأدبيات غير الحاسمة حالياً وتوفير فهم أكثر اكتمالاً للوضع الحالي لحوكمة الشركات وإدارة الأرباح في السياق الأردني. يعتبر الأردن بيئة مناسبة لاستكشاف موضوع هذه الدراسة لأنه يحتوي على بيانات كافية للتحليل، وبالتالي، قد يكون نافذة لمزيد من الرؤى ليس فقط للأردن نفسه، ولكن أيضاً للعديد من الاقتصادات النامية الأخرى التي تقل فيها المعلومات. تجدر الإشارة هنا إلى أن منطقة الشرق الأوسط شهدت في السنوات الأخيرة العديد من النزاعات المعروفة باسم «الربيع العربي». تمكن الأردن من حماية استقراره السياسي في حين عانت بلدان أخرى بشكل رهيب بسبب هذه الصراعات، كما أضاعت فرصاً لإجراء إصلاحات اجتماعية أكثر اعتدالاً على الرغم من كل الفوضى في المنطقة، واصل الأردن مع إصلاحات وصفها بـ «الحاجة للملك والمواطنين» وحقق نجاحاً ملحوظاً في توفير بيئة مالية مستقرة وجذابة للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. للأسف، فإن الاستقرار السياسي النسبي في الأردن يعني أنها تستفيد من هروب رؤوس الأموال من البلدان المجاورة التي تعاني من عدم استقرار سياسي كبير بما في ذلك نزاعات مسلحة خطيرة وحالات ما بعد الصراع، مثل سوريا واليمن وليبيا والعراق.

تجدر الإشارة هنا إلى أن قطاع الشركات الأردني يوفر ملاذاً آمناً لأموال المستثمرين المعرضين للخطر في البلدان المتضررة من النزاعات، مما يميز السوق الأردني عن العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى. فتح الأردن ابوابه لاستثمارات أجنبية مهمة في الشركات الأردنية المدرجة، وبنى العديد من الإصلاحات التشريعية التي تؤكد على المساواة في معاملة المستثمرين الأردنيين والأجانب، والحرية الكاملة لنقل رؤوس الأموال، كما أنه لا توجد ضرائب على أي أرباح نقدية أو مكاسب رأسمالية مما يخلق بنية استثمارية جذابة واقتصاد مفتوح. يعتبر تحرير سوق رأس المال الأردني (بورصة عمان)، الذي تم تنفيذه في عام 1995، يعتبر الأكثر تطوراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويعد الاستثمار الأجنبي في سوق رأس المال الأردني من أعلى الأسواق في العالم (OECD, 2004). في الواقع، يتمتع الأردن بميزة واضحة تتمثل في أن نصف إجمالي القيمة السوقية لديه يتألف من الملكية الأجنبية (ASE Annual Report, 2014)، مما يعني أن أي إخفاق في حوكمة الشركات في البلاد قد يكون له تداعيات خطيرة تتجاوز الشرق الأوسط والاقتصادات النامية. هذا يمثل دافع هام لهذا البحث للتحقيق في فعالية آليات حوكمة الشركات في ردع التلاعب بالأرباح في دولة نامية مثل الأردن.

الدافع الثالث والأخير هو استمرار الجدل حول ما إذا كانت إدارة الأرباح الحقيقية، التي تهدف إلى تحقيق أرباح محددة، تساهم في تحسين الأداء التشغيلي المستقبلي أو تزيده سوءاً، مما يوفر دافعاً قوياً للمساهمة في الأدبيات العالمية غير الحاسمة الحالية وتوسيع نطاق الأدلة ليشمل بلداناً مثل الأردن، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه المسألة، على حد علم الباحثة، لم يتم التحقيق فيها من قبل في الأردن أو في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

منهجية الدراسة

ضمت عينة الدراسة 108 شركة أردنية (540 مشاهدة). هذه العينة مأخوذة من بورصة عمان للاوراق المالية (ASE) وتغطي خمس سنوات من البيانات من 2010 إلى 2014. وفقاً لتصنيف قطاعات البورصة، تصنف الشركات الأردنية إلى ثلاثة قطاعات رئيسية: القطاع المالي، القطاع الصناعي، و قطاع الخدمات. كما هو الحال مع غالبية الدراسات السابقة حول إدارة الأرباح، تم استبعاد القطاع المالي من هذه العينة بسبب اختلاف عملية إعداد التقارير المالية عن تلك الخاصة بالصناعات الأخرى. وبالتالي، فإن هذه الدراسة تغطي قطاعي الصناعة والخدمات. تم استخراج بيانات حوكمة الشركات و البيانات المالية بشكل رئيسي من التقارير السنوية المتاحة للجمهور على موقع بورصة عمان (ASE). كما تم استخدام حزمة البرامج الاحصائية STATA 14 لتحليل هذه البيانات.

تم فحص أسئلة البحث من خلال، أولاً، تقدير المستويات العادية للتدفقات النقدية التشغيلية، وتكاليف الإنتاج، و تكاليف البيع والنفقات العامة والإدارية (SG & A)، والمستحقات التقديرية. تماشيًا مع الدراسات السابقة في إدارة الأرباح (e.g. Roychowdhury, 2006; Cohen et al., 2008; Cohen and Zarowin 2010; Kuo et al., 2014; Alhadab et al., among others 2015; Chen et al., 2015; Roychowdhury (2006) ، في حين تم حساب المستويات العادية لإدارة الأرباح الحقيقية باستخدام نموذج نموذج جونز المعدل. تم تحليل النماذج لكل صناعة وكل عام كما هو الحال في النماذج الأصلية. تصنف الانحرافات من هذه التقديرات على أنها ممارسات إدارة الأرباح.

بعد تحديد مستويات إدارة الأرباح، تم اختبارها مقابل أليتين مؤثرتين لحوكمة الشركات، وهما مجلس الإدارة وهيكل الملكية، للتحقق فيما إذا كانت هذه الآليات تلعب أي دور في ردع ممارسات إدارة الأرباح. اختبرت هذه الدراسة ايضاً المفاضلة بين استخدام إدارة الأرباح الحقيقية و ادارة المستحقات الاختيارية من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية من خلال دمج متغير المستحقات الاختيارية في النموذج الرئيسي لهذه الدراسة والتحكم في متغيرات التحكم المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، تماشياً مع الدراسات السابقة (e.g. Gunny, 2010; Zhao et al., 2012)، قامت هذه الدراسة بدراسة مدى استخدام الشركات الأردنية للتلاعب في الأنشطة الحقيقية لتحقيق مستوى ارباح معين (الصفير أو أرباح العام الماضي)، ثم تأثير هذه التلاعب على الأداء التشغيلي للمستقبلي للشركات الأردنية.

النتائج

بالنسبة لخصائص مجلس الإدارة، خلافاً للاقتراحات الواردة في الدراسات السابقة، فقد اظهرت النتائج أن استقلال مجلس الإدارة في الأردن يرتبط بشكل كبير وإيجابي بإدارة الأرباح الحقيقية و ادارة المستحقات الاختيارية. وهذا يعني أن المجالس الأكثر استقلالية هم أكثر عرضة للتلاعب بالأرباح الحقيقية والمستحقات الاختيارية. هذه النتيجة تؤثر العديد من المخاوف حول الاستقلالية الفعلية لمثل هؤلاء الأعضاء في الشركات الأردنية المدرجة. فيما يتعلق بحجم مجلس الادارة، عند استخدام النفقات التقديرية غير العادية كمقياس لإدارة الأرباح الحقيقية، ظهرت هناك علاقة إيجابية كبيرة، مما يشير إلى أن المجالس الكبيرة من المرجح أن تقلل من النفقات التقديرية من أجل زيادة إجمالي الأرباح في الفترة الحالية. فيما يتعلق بالجمع بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الادارة (CEO- DUALITY)، بما يتفق مع توقعات نظرية الوكالة، بشكل عام، تكون ادارة الأرباح الحقيقية أكثر انتشاراً عندما يتولى الشخص نفسه منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة.

بالنسبة لهيكل الملكية، كما هو متوقع ومتسق مع «Convergence of Interests' Hypothesis» يظهر التحليل أن الملكية الإدارية، إلى حد قليل، يمكن أن تحد من ادارة الأرباح الحقيقية من خلال التلاعب في المبيعات ويبدو أنها تلعب نفس الدور في سياق ادارة المستحقات الاختيارية. وبالمثل، يبدو أن الملكية المؤسسية تقيّد كل من ادارة الأرباح الحقيقية و ادارة المستحقات الاختيارية. ومع ذلك، لا يبدو أن الملكية الأجنبية مرتبطة بإدارة الأرباح الحقيقية او ادارة المستحقات الاختيارية في جميع النماذج. يبدو أن كبار المساهمين يتخذون قرارات أكثر قصرًا، ويتأمرّون مع الإدارة ويبالغون في حدوث كل من REM و AEM؛ هذه النتيجة ليست مفاجئة لأن هيكل الملكية في الأردن يتركز بشكل كبير في أيدي كبار المساهمين

مثل العائلات. فيما يتعلق بمتغيرات التحكم، في حين أن حجم الشركة (FSIZE) يرتبط ارتباطاً سلبياً بكلٍ من من ادارة الارباح الحقيقية و ادارة المستحقات الاختيارية. فقد وجد أن كل من LEV و ROA و MKTB لهم علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية مع ادارة الارباح الحقيقية. هذا يعني أن الشركات عالية الاستدانة التي تتمتع بأداء أفضل ولديها فرص نمو مرتفعة، تمارس أنشطة ادارة الأرباح الحقيقية بدلاً من التلاعب بالمستحقات الاختيارية. كما اظهرت النتائج أن شركات التدقيق الكبرى BIG4 ليس لها أي تأثير ذو دلالة احصائية على ادارة الارباح الحقيقية أو ادارة المستحقات الاختيارية.

الجزء الثاني من التحليل يبحث في المفاضلة بين استخدام إدارة الأرباح الحقيقية (REM) و ادارة المستحقات الاختيارية (AEM)، اظهرت النتائج أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تستخدم كلا من REM و AEM بشكل مشترك لتكمل أحدهما الآخر. هذا يشير إلى أن الشركات الأردنية تتبع استراتيجية شاملة لإدارة الأرباح مع مزيج من إدارة الأرباح الحقيقية و ادارة المستحقات لتحقيق أكبر تأثير لاستراتيجيات إعداد تقارير الأرباح.

أجرت الدراسة بعض اختبارات الحساسية لاختبار اتساق النتائج الرئيسية وحساسيتها. النتائج الإجمالية مشابهة نوعياً لتلك التي تم التوصل إليها في إطار التحليل الاساسي. على وجه الخصوص، عند استخدام المقياس المركب لحوكمة الشركات، يبدو أن حوكمة الشركات يمكن أن تمنع تلاعبات الأرباح الحقيقية من خلال التلاعب في المبيعات والإفراط في الإنتاج. علاوة على ذلك، يمكن أن تحد من التلاعب غير العادي في المستحقات الاختيارية. في المقابل، يبدو أن حوكمة الشركات الجيدة تزيد من التلاعب بالأرباح من خلال تقليل النفقات التقديرية.

وعلاوة على ذلك، فإن استخدام تعريف مختلف لاستقلالية مجلس الإدارة يقدم أدلة مؤكدة على العلاقة الإيجابية بين استقلال مجلس الإدارة وتلاعبات الأرباح. وبالمثل، فإن استخدام نموذج بديل لإدارة المستحقات الاختيارية، واستخدام نموذج بديل لاختبار المفاضلة بين (REM و AEM) لا يؤثر على النتائج الأساسية للدراسة. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أن آليات حوكمة الشركات لها علاقات مختلفة مع التلاعب بالأرباح (الزيادة والخفض) وكان آخر اختبار متانة يقوم بتحليل الانحدارات دون تحويل المتغيرات التابعة.

بشكل عام، تشير النتائج المهمة المتعلقة بالعلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، و الجمع بين منصبى المدير التنفيذي ورئيس مجلس الادارة ، والملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، وأكبر ملكية للمساهمين من جهة، و إدارة الأرباح من جهة أخرى، إلى أن خصائص هيكل الملكية في الشركات الأردنية له تأثير كبير على جودة التقارير المالية.

الجزء الثالث من التحليل يبحث في دراسة مدى استخدام إدارة الأرباح الحقيقية للوصول إلى مستوى أرباح محدد (الأرباح الصفرية أو أرباح السنة السابقة) وكيف يؤثر ذلك على الأداء التشغيلي المستقبلي للشركات المساهمة العامة الأردنية. كشفت النتائج التجريبية أن الشركات الأردنية التي تحقق مستوى أرباح محددة (صفر أو أرباح العام الماضي) تظهر دليلاً على تلاعب في الأنشطة الحقيقية. بالإضافة إلى ذلك، وباستخدام التدفقات النقدية للسنة اللاحقة كمؤشر للأداء التشغيلي في المستقبل، اظهرت النتائج أن الشركات الأردنية التي تستخدم إدارة الأرباح الحقيقية للوفاء لتحقيق مستوى أرباح محدد، تمتعوا بأداء تشغيلي ممتاز في وقت لاحق، مما يشير إلى أن إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالأنشطة الحقيقية ليست انتهازية تماماً، ولكنها متوافقة أيضاً مع الحصول على منافع تؤدي إلى تعزيز الأداء التشغيلي في المستقبل.

التوصيات

تقدم هذه الدراسة عدة مساهمات للمعرفة المحاسبية بشكل عام وخاصة في مجالات إدارة الأرباح وحوكمة الشركات. في حين أن معظم الدراسات السابقة استخدمت بيانات من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فقد قامت الدراسة الحالية بتوسيع نطاق الدراسات السابقة باستخدام البيانات الأردنية. وهكذا، وباستخدام مجموعة بيانات جديدة من الأردن تعكس مختلف الأنشطة، فإنه يتم إلقاء ضوء إضافي على الجوانب المؤسسية المختلفة للبلدان الناشئة. الأردن بلد نامى لديه بيانات كافية لنا كي نحاول تحليله، وبالتالي يعطي نافذة لإمكانية الحصول على رؤى ليس فقط للأردن نفسه، ولكن أيضاً للعديد من الاقتصادات النامية التي لديها معلومات أقل. وبناءً على ذلك، ساهمت الدراسة الحالية في الدراسات المحاسبية الحالية حول إدارة الأرباح وحوكمة الشركات من خلال توفير أول دليل تجريبي

على وجود ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية والمتمثلة في السياق الأردني في أعقاب إدخال دليل حوكمة الشركات للشركات المساهمة الأردنية لعام 2009. بالإضافة إلى ذلك، تقدم هذه الدراسة أول دليل تجريبي على التأثير الهام لآليات حوكمة الشركات، وتحديداً خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على التلاعب بالأرباح منذ إصدار دليل حوكمة الشركات للشركات المساهمة الأردنية ICGC لعام 2009. على حد معرفة الباحثة، لا توجد دراسة قائمة في الأردن فحصت تأثير آليات حوكمة الشركات على التلاعب بالأرباح الحقيقية و إدارة المستحقات الاختيارية بعد اصدار هذا الدليل.

بتعبير أدق، فإن الدراسة الحالية هي واحدة من أولى الدراسات التي تتناول تأثير خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح الحقيقية في الأردن ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. هذه الدراسة قدمت أول دليل تجريبي على عدم فعالية المدراء المستقلين في الأردن في ردع التلاعب في الأرباح الحقيقية و المستحقات الاختيارية. هذه النتيجة تتناقض بشكل مباشر مع توقعات نظرية الوكالة فيما يتعلق بالدور الهام للمدراء المستقلين في مراقبة وتقييد الانتهازية الإدارية، وتثير العديد من الآثار والانتقادات على الخصائص الشخصية للمدراء المستقلين، وكذلك على عملية تعيينهم في الشركات الأردنية المدرجة.

علاوة على ذلك، قدمت هذه الدراسة أول دليل تجريبي في الأردن على العلاقة الإيجابية بين حجم المجلس و إدارة الأرباح الحقيقية من خلال تخفيضات الإنفاق التقديرية. يتناقض هذا الدليل أيضاً مع توقعات نظرية الوكالة فيما يتعلق بدور المراقبة الأكبر المرتبط بالمجالس الأكبر، وبالتالي يدعم بشكل كبير وجهة نظر ونتائج (Lipton and Lorsch, 1992) و (Jensen, 1993) بشأن الدور غير الفعال للمجالس الكبيرة في مراقبة الانتهازية الإدارية. بالطريقة نفسها، توثق هذه الدراسة علاقة إيجابية كبيرة بين ملكية كبار المساهمين وإدارة الأرباح الحقيقية و إدارة المستحقات الاختيارية، مما يتناقض مع توقعات النظرية للوكالة فيما يتعلق بالدور الرقابي المرتبط بملكية كبار المساهمين.

بالإضافة إلى ذلك، قدمت هذه الدراسة أول دليل تجريبي على التأثير السلبي للجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على إدارة الأرباح الحقيقية في الأردن. على وجه الخصوص، أظهرت الدراسة أنه إذا قام شخص واحد بأدوار كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، فهذا يزيد من التلاعب بالأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية. وبالتالي، فإن هذه الدراسة توفر دعماً قوياً لتوقعات نظرية الوكالة فيما يتعلق بأهمية فصل دور رئيس مجلس الإدارة عن دور الرئيس التنفيذي.

كما أكدت الدراسة صحة توقعات نظرية الوكالة فيما يتعلق بالدور الهام للملكية الإدارية والملكية المؤسسية في تقييد التلاعبات الحقيقية والمستندة إلى الاستحقاق في السياق الأردني. ومع ذلك، تظهر النتائج التي نوقشت في وقت سابق أن الملكية الأجنبية في الأردن بشكل عام هي آلية مراقبة غير فعالة في تقييد إدارة الأرباح الحقيقية والمستحقات الاختيارية. وبالتالي، فإن النتائج لا تقدم أي دليل يدعم توقعات نظرية الوكالة.

كما قدمت هذه الدراسة أدلة جديدة على العلاقة التكميلية بين التلاعب بالأرباح الحقيقية والمستحقات الاختيارية منذ إدخال ICGC لعام 2009. توضح مقارنة هذه النتيجة مع أن (Idris, 2012) و (ICGC, 2009) لم يكن له تأثير كبير على الخيارات الإدارية بين REM و AEM، على الأرجح، لأن توصياتها ليست ملزمة قانوناً. وبالتالي، قد يكون من شأن الاعتماد الطوعي لهذه التوصيات، إلى جانب غياب إنفاذ القانون وحمايتهم من حملة حقوق الأقليات الضعيفة نسبياً تزويد المدراء بنطاق أوسع لاستخدام أساليب التلاعب في الأرباح كمكمل لبعضهم البعض.

علاوة على ذلك، ساهمت هذه الدراسة في الأدبيات المحدودة السابقة حول تبعات التلاعب في الأنشطة الحقيقية على الأداء المستقبلي من خلال كونها الدراسة الأولى في الأردن ومنطقة الشرق الأوسط التي أظهرت أن الشركات الأردنية (التي حققت الأرباح الصفرية أو أرباح العام الماضي) أظهرت دليلاً على تلاعبها في الأنشطة الحقيقية.

الدروس المستفادة من الدراسة

تعتبر نتائج هذه الدراسة ذات أهمية لصانعي السياسات والمنظمين و المدققين والمستثمرين في محاولاتهم للحد من ممارسة إدارة الأرباح، سواء كانت إدارة أرباح حقيقية أو مستحقات اختيارية، وتحسين جودة التقارير المالية في

الأردن. تظهر النتائج عددًا من الآثار الرائعة التي يمكن أخذها في الاعتبار لتحسين جودة نظام حوكمة الشركات في الأردن.

بالنسبة لصانعي السياسات، فإن مثل هذه التحقيقات في تأثير أنظمة المراقبة مثل حوكمة الشركات تسمح لهم بتقييم دورها في تحسين جودة المعلومات المالية. ويساعدهم تحديدًا على تحديد سمات حوكمة الشركات التي من المحتمل أن تؤثر في جودة التقارير المالية. في هذه الدراسة، على النقيض من توصيات JCGC لعام 2009، أظهرت النتائج أن دور المراقبة من جانب المديرين المستقلين غير فعال في الحد من انتشار التلاعبات الانتهازية في الأرباح. على العكس، تم التوصل إلى أن وجود مثل هؤلاء المديرين يفاقم هذه التلاعبات. تتعارض هذه النتيجة مع الحكمة التقليدية القائلة بأن زيادة تمثيل المدراء المستقلين في المجلس يرتبط بإدارة أقل للأرباح. وبالتالي، يتعين على صانعي السياسات أن يأخذوا في الاعتبار خصائص البيئة المؤسسية قبل تطبيق إصلاحات حوكمة الشركات في الأردن. على سبيل المثال، قد لا يكون 30% من المدراء المستقلين كافي لإحداث تأثير كبير على المجلس. علاوة على ذلك، يجب على صانعي السياسة إيلاء المزيد من الاهتمام لعملية تعيين هؤلاء المدراء المستقلين. قد يفترق تعيين مديرين مستقلين في الشركات الأردنية المدرجة إلى الشفافية، لأن كبار المساهمين يستخدمون سلطتهم في تعيين هؤلاء المديرين، وبعض هؤلاء المديرين لا يملكون الخبرة والمعرفة اللازمة لمراقبة الإدارة. وهذا بدوره قد يؤثر سلبيًا على الاستقلال الكلي لمجلس الإدارة. ولذلك، يتعين على صانعي السياسة وضع معايير اختيار معينة للتحقق الكامل من استقلالية الأعضاء وضمان أن مساهمتهم في الشركة فعالة وكبيرة.

بالإضافة إلى ذلك، تظهر نتائج هذه الدراسة أن كبار المساهمين يفاقمون التلاعب في الأرباح الحقيقية والمستحقات الاختيارية. وهذا، بدوره، يثير الحاجة إلى تعزيز دور المساهمين الأقلية من خلال إصدار تشريعات جديدة لتنظيم حقوقهم وحمايتهم وعلى وجه التحديد اعتماد التصويت التراكمي الذي يعطي هؤلاء المساهمين القدرة على انتخاب أعضاء يمثلون مصالحهم. تظهر نتائج هذه الدراسة أيضًا أن الجمع بين مناصبي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة يزيد من التلاعب في الأرباح الحقيقية. هذا يعني أن توصية JCGC لعام 2009 بفصل المناصب تعتبر مهمة ويجب الالتزام بها للحد من قوة فرد واحد على الشركة. ومن ثم، فإن إلزام الشركات الأردنية المدرجة باتباع توصيات دليل حوكمة الشركات لعام 2009 بموجب القانون خطوة ضرورية لمواجهة نقاط الضعف المستمر في نظام حوكمة الشركات.

بالنسبة للهيئات التنظيمية، يجب بذل المزيد من الجهود لتحسين جودة التقارير المالية وأنظمة الإفصاح في سوق رأس المال لتقليل عدم التماثل في المعلومات والصراعات بين المديرين والمساهمين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال فرض عقوبات معينة على أولئك الذين يشاركون في إدارة الأرباح. علاوة على ذلك، يجب عليهم تشجيع الشركات على الامتثال لتوصيات JCGC لعام 2009 ومعايير أفضل الممارسات من خلال زيادة وعيهم بأهمية حماية المستثمر وحسن إدارة الشركات. تظهر نتائج هذه الدراسة أنه لا توجد علاقة بين الملكية الأجنبية وإدارة الأرباح في الأردن. وقد يرجع ذلك إلى قلة الوعي لدى معظم المستثمرين الأجانب في السوق الأردني من حيث دورهم أو ربما إلى حقيقة أن معظم المستثمرين في الأردن يفضلون الاستثمار القصير الأجل الذي لا يتطلب اهتمامًا كبيرًا.

وبالتالي، يمكن للجهات التنظيمية تحسين وتعزيز وعي المستثمرين الأجانب ومهاراتهم من خلال عقد سلسلة من المؤتمرات وورش العمل. كما تظهر النتائج أن الشركات الأردنية تتبع استراتيجية شاملة لإدارة الأرباح وتستخدم مزيجًا من إدارة الأرباح الحقيقية و إدارة المستحقات الاختيارية. تثير هذه العلاقة التكاملية الحاجة إلى زيادة التدقيق و / أو الكشف عن السلوك التقديري للتلاعب في الأنشطة الحقيقية.

بالنسبة للمهنيين العاملين في مجال التدقيق، فإن الدور غير الفعال للمراجعين الخارجيين في التخفيف من تلاعبات الأرباح على أساس الاستحقاق في الأردن يثير ضرورة أن تمارس الجهات الرقابية المزيد من الاهتمام وتدقيق أكبر في هذا النوع من التلاعب. علاوة على ذلك، في التحليل الإضافي، يبدو أن المديرين يلجأون إلى إدارة الأرباح الحقيقية من خلال تخفيض النفقات التقديرية. ويبدو أن هذا النوع من التلاعب هو أكثر الطرق ملاءمة للتلاعب بالأرباح لأنه يوفر مرونة أكبر من حيث الوقت ومقدار الإنفاق. لذلك يجب تكثيف جهود المدققين الداخليين للحد من إدارة الأرباح الحقيقية.